Document: EB 2009/96/R.6
Agenda: 6
Date: 1 April 2009
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مقترح بشأن جمهورية توغو

والتقرير المرحلي

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والتسعون
روما، 29–30 أبريل/نيسان 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على حالة قطرية جديدة لتخفيف الديون (جمهورية توغو) بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتنفيذ خطة تسوية بشأن رصيد المتأخرات على جمهورية توغو، وفقاً للتوصية الواردة في الفقرة 23.

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: مقترح بشأن جمهورية توغو والتقرير المرحلي

أولاً – المقدمة

1- الهدف من هذه الوثيقة هو:

- التماس موافقة المجلس التنفيذي على حالة قطرية جديدة، جمهورية توغو، لتخفيف ديونها بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وتنفيذ خطة تسوية بشأن رصيد المتأخرات التي على جمهورية توغو؛ و
- إحاطة المجلس التنفيذي علماً بوضع تنفيذ مبادرة الديون ومشاركة الصندوق فيها.

ثانياً- حالة قطرية جديدة: جمهورية توغو

2- في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على تقديم الدعم لحزمة شاملة لخفض ديون جمهورية توغو بموجب المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

3- خرجت توغو مؤخراً من وضع يتميز بانعدام الاستقرار السياسي وبالانكماش الاقتصادي دام أكثر من عقد من الزمن، توقف فيه معظم الدعم الخارجي. وكان لهذه الأزمة أثر شديد الضرر باقتصاد توغو وبنيتها الأساسية ومؤسساتها. وكان أداء النمو في البلد من أضعف ما شهدته البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وانخفض متوسط دخل الفرد بنسبة متوسطها 1 في المائة في السنة منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي. وعانت قطاعات التصدير التقليدية شروط تجارة غير مواتية، وسوء إدارة للمشروعات المملوكة للدولة. وعاقت مشاكلُ حكوميةٌ وصعوباتٌ ألمَّت بالقطاع المصرفي الاستثماراتِ من القطاع الخاص. وأدى عبء ثقيل من الديون الخارجية وإدارة مالية ضعيفة إلى تراكم سريع للمتأخرات.

4- كان للأزمة السياسية المتطاولة في توغو أثر كبير على المؤشرات الاجتماعية، التي تَراجَعَ كثيرٌ منها عن نظيراتها في البلدان المجاورة. وأصبحت النفقات على الصحة والتعليم والاستثمارات العامة أدنى كثيراً من المتوسط الإقليمي، وفي ذلك انعكاس إلى حد كبير لانخفاض المساعدة الخارجية، وضعف إدارة النفقات، وقلة الأولويات. وتبيَّن من استقصاء أُجريَ في سنة 2006 للمؤشرات الرئيسية للرعاية الاجتماعية، أن نحو 62 في المائة من السكان فقراء. وكان مستوى الفقر في المناطق الحضرية (نحو 74 في المائة) أعلى منه في المناطق الريفية (نحو 37 في المائة) بمقدار الضعف.

5- كانت الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في سنة 2007 مَعلَماً رئيسياً من معالم الإصلاح السياسي في توغو، ومهدت الطريق لعودة الجهات المانحة إلى العمل. وفي سبتمبر/أيلول 2008، عُيِّنَ رئيس وزراء جديد وأُعيدَ تشكيل مجلس الوزراء. وعُقد اجتماع مائدة مستديرة في بروكسيل يومي

18 و19 سبتمبر/أيلول 2008، حضره الصندوق،[1] وتعهدت فيه الجهات المانحة بزيادة مساعدتها زيادة كبيرة، لكي تساعد توغو في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر، وتعالج أولويات الإنفاق المستعجلة.

6- كانت توغو أيضاً من بين البلدان التي تأثَّرَ اقتصادُها أسوأ تأثُّرٍ بزيادات الأسعار العالمية للأغذية والوقود، مما عكس ارتفاع قيمة وارداتها من الوقود لقطاعات المواصلات والصناعة والطاقة. ومع أن البلد كاد أن يكون مكتفياً ذاتياً في إنتاج الأغذية، أوجد ارتفاعُ أسعار الأغذية توترات اجتماعية وألحق انخفاضاً خطيراً بالدخول الحقيقية لسكان المناطق الحضرية. وقد ازداد الوضع سوءاً بسبب الفيضانات العارمة التي وقعت في صيف 2008، فدمرت الطرق والجسور على طول شريان النقل الرئيسي من ميناء لومي إلى البلدان غير الساحلية الواقعة إلى الشمال من البلد. وقد شل ذلك قطاع التجارة والنقل في توغو، وهو قطاع حيوي، وعرقل حركة صادرات السلع والخدمات.

7- لإنعاش الاقتصاد والحد من الفقر، تسعى سلطات توغو إلى توطيد استقرار الاقتصاد الكلي والنهوض بالإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، بينما تضمن زيادة المساعدة التقنية والمالية من شركائها في التنمية. وتشمل الأهداف السياسية الرئيسية في الأجل المتوسط ما يلي:

- الوصول بمستوى الدَّين العام إلى مستوى يمكن تَحَمُّلُهُ بواسطة تعديلات مالية تدريجية، وتنظيم المتأخرات الداخلية وخفض الدَّين الخارجي الشامل؛
- العودة إلى العمل مع الشركاء في التنمية لدعم زيادة ذات شأن في المساعدة المالية والتقنية للمشروعات ذات الأولوية، ودعم الإصلاحات؛
- زيادة الموارد المخصصة للصحة والتعليم والزراعة والبنى الأساسية بإعادة تخصيص النفقات الداخلية واستخدام الزيادة المتوقعة في المساعدة الخارجية استخداماً فعّالاً؛
- تعزيز التسيير المالي لتدبير الإيرادات وجعل الإنفاق أكثر كفاءة وشفافية؛
- إعادة تشكيل هياكل المصارف المملوكة للدولة لتعزيز مركزها المالي، وتقليل المخاطر على استقرار الاقتصاد الكلي، وتمكين القطاع المالي الخاص من التطوُّر؛ و
- المبادرة بوضع إصلاحات هيكلية موجهة نحو النمو لتحسين البيئة التجارية وإصلاح المشروعات العامة، لا سيما في قطاعَي القطن والفوسفات.

8- تخطط السلطات لإنجاز وثيقة استراتيجية الحد من الفقر بصورة تامة في النصف الأول من سنة 2009. وسوف يجري إعداد الوثيقة بمشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة وبإعطاء أولويات واضحة للإصلاحات. وبالنظر إلى القيود على قدرة توغو وتمويلها، سيكون ثمة تحدٍّ حاسمٌ، هو تعيين شركاء محددين في التنمية لدعم الإصلاحات ذات الأولوية. وكان مؤتمر سبتمبر/أيلول 2008 لشركاء توغو في التنمية خطوةً هامة في هذا الاتجاه. وتشمل أولويات الإنفاق الممكنة على الزراعة والأمن الغذائي في الأجل المتوسط ما يلي:

[1] اشترك الصندوق أيضاً في بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها صندوق النقد الدولي/البنك الدولي/ مصرف التنمية الأفريقي إلى توغو في ديسمبر/كانون الأول 2007 لاستعراض الشروط المسبقة لاستئناف المجتمع الدولي التعاون مع البلد، بما في ذلك تسوية المتأخرات.

- زيادة الأنشطة المدرة للدخل على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك الأنشطة التي تزيد إنتاج الأغذية و/أو تيسِّر توريد المنتجات الغذائية إلى الأسواق والسكان؛ و
- توسيع نطاق توفير الخدمات الجيدة للمنتجين – المشورة والتثقيف والتدريب في مجال الزراعة، والبحث والتطوير لتحسين توريد المدخلات الزراعية.

9- في نهاية سنة 2007، قُدِّرَ الدَّينُ العام الذي على توغو وديونها الخارجية التي تضمنها الحكومة (بما في ذلك المتأخرات) قبل التخفيف التقليدي للدَّين، بـــ 2.2 مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية. ويعادل صافي القيمة الحالية المقابلة (1.8 مليار دولار أمريكي) نحو 72 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و191 في المائة من الصادرات، و 396 في المائة من الإيرادات المالية للحكومة. وتوغو مؤهلة لتخفيف ديونها بموجب النافذة المالية لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بناءً على بيانات نهاية سنة 2007؛ ويقدر العامل المشترك لخفض الديون بنسبة 19 في المائة. وبعد التطبيق الكامل للآليات التقليدية لخفض الديون، سيقدَّر صافي القيمة الحالية لديون توغو بمبلغ 411 1 مليون دولار أمريكي في نهاية سنة 2007، وهذا يعادل 309 في المائة من الإيرادات المالية. ويقدر مقدار تخفيف الدين اللازم لتخفيض هذه النسبة إلى عتبة المبادرة، البالغة 250 في المائة، بمبلغ 270 مليون دولار أمريكي بحسب صافي القيمة الحالية في نهاية سنة 2007. وبناءً على التقاسُم النسبي للأعباء سيبلغ مقدار المساعدات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المساعدة المقدمة من الصندوق، 150 مليون دولار أمريكي (بصافي القيمة الحالية)، والمساعدات الثنائية والتجارية 120 مليون دولار أمريكي (أيضاً بحساب صافي القيمة الحالية).

10- يرجى من المجلس التنفيذي الموافقة على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون جمهورية توغو بمبلغ 2.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أو نحو 3.5 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية في 2008.[2] وسيقدم الإعفاء من رسوم خدمة الدين دفعة واحدة بمجرد وصول توغو إلى نقطة الإنجاز بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

11- نتيجةً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أساساً، على مدى العقد المنصرم، تراكمت على توغو متأخرات في الدفع إلى جميع دائنيها تقريباً. غير أنها، منذ ذلك الحين، صفَّت أو وقَّعت اتفاقات إعادة جدولة المتأخرات مع عدة دائنين، وبدأت مفاوضات مع دائنين آخرين متعددي الأطراف. وشمل ذلك مناقشات مفصلة مع الصندوق أسفرت عن اتفاق رسمي ينشئ خطة لتسوية المتأخرات، وقَّعتها وزارة الاقتصاد والمالية في ديسمبر/كانون الأول 2008. ونص الاتفاق على أن تدفع الحكومة مبلغ 395 542 يورو لبدء تصفية المتأخرات، وبعد فترة سماح تُصفَّى المتأخرات المتبقية على ستة أقساط متساوية. بالإضافة إلى ذلك، استأنفت حكومة توغو تسديد أصل الدَّين ورسوم الخدمات على القروض القائمة. ومن الجدير بالملاحظة أنه يُقَدَّرُ الآن، بموجب إطار الصندوق للقدرة على تحمُّل الديون، أن توغو تستطيع تحمُّل ديونها وأنها، من ثَمَّ، تستطيع أن تتلقى تمويلاً من الصندوق في المستقبل بموجب شروط المنح.

[2] في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008، كان أصل الدين الباقي على توغو للصندوق 4.3 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. ويشمل هذا المبلغ عنصر أصل القروض البالغ 3.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من المتأخرات في ذلك التاريخ (وبلغت رسوم الخدمات المتأخرة في ذلك التاريخ 1.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة).

12- مع أخذ الدفعة الأولى للحكومة في الحسبان، وعقب التوكيد الصادر عن دائرة إدارة الديون في البنك الدولي، وحساب أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الصندوق، أُدمجَ صافي القيمة الحالية في رصيد المتأخرات كجزء من تخفيف الديون المتفق عليه عند نقطة القرار. غير أنه نظراً إلى أن عامل تخفيض الدين المطلوب لتخفيض ديون توغو إلى مستويات يمكن إدارتها، قد ثبته البنك الدولي/صندوق النقد الدولي عند 19 في المائة فقط، فإن مقدار الإعفاء من الديون الذي سيقدمه الصندوق لدى الوصول إلى نقطة الإنجاز لن يكفي لتمويل تصفية جميع المتأخرات المستحقة للصندوق. وبعد فترة السماح، تُصفَّى المتأخرات المتبقية على ستة أقساط متساوية. ونظراً إلى الاستجابة التفاعلية من الحكومة لخطة تسوية المتأخرات هذه، واستئناف تسديدات القروض، يعتزم الصندوق أن يسعى جاهداً للحصول على دعم مالي تكميلي من جهات مانحة ثنائية لمساعدة الحكومة على تصفية رصيد المتأخرات.

13- ستصبح توغو، لدى وصولها إلى نقطة الإنجاز بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مؤهلة أيضاً لتخفيف إضافي للديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وسيقدم ثلاثة دائنين تخفيفاً للديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف، وهم: المؤسسة الدولية للتنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي. وسيقدم هؤلاء الدائنون تخفيفاً بنسبة 100 في المائة من جميع الديون المصروفة. وبعد تقديم مساعدة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف، يُتوقع أن ينخفض صافي القيمة الحالية لنسبة ديون توغو إلى صادراتها إلى حد كبير فيصل إلى 65 في المائة في السنة التالية للوصول إلى نقطة الإنجاز.

14- سوف تصل توغو إلى نقطة الإنجاز، بموجب المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، عندما تحقق المتطلبات القطاعية التالية (بالإضافة إلى المتطلبات القياسية): إدارة المالية العامة؛ التسيير (لا سيما في قطاع الفوسفات)؛ إدارة الدَّين؛ إصلاح أساسي للصحة والتعليم. ويتوقع أن تصل توغو إلى نقطة الإنجاز المحددة لها بنهاية سنة 2010.

ثالثاً- التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

15- منذ استهلال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بدأ تنفيذها قبل 12 عاماً، تحقق تقدم كبير فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادرة. فقد تجاوز أكثر من ثلاثة أرباع البلدان المؤهلة (33 بلداً من 41) نقطة القرار المحددة لها، وأصبحت مؤهلةً للحصول على مساعدة بموجب المبادرة. وقد وصل الآن ما مجموعه 23 بلداً نقطة الإنجاز وتوجد 10 بلدان في المرحلة الانتقالية بين نقطتي القرار والإنجاز (انظر الجدول أدناه). وقد ازدادت خلال السنتين الماضيتين السرعة التي وصلت بها البلدان التي هي في المرحلة الانتقالية إلى نقطة الإنجاز، حيث حققت البلدان تقدماً في تنفيذ برامجها للاقتصاد الكلي واستراتيجياتها للحد من الفقر. ومنذ شهر سبتمبر/أيلول 2005، وصلت الكاميرون، وغامبيا، وملاوي، ورواندا، وسان تومي وبرنسيبي، وسيراليون جميعها إلى نقطة الإنجاز، ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم الحد الأقصى من المساعدات لملاوي ورواندا. وفي سنة 2008، وافق المجلس التنفيذي على مساهمات الصندوق في تخفيف ديون على جمهورية أفريقيا الوسطى تصل إلى 10.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (15.7 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية في سنة 2006، وتخفيف ديون ليبريا بمبلغ 13.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (21.0 مليون دولار أمريكي)

بصافي القيمة الحالية في سنة 2007. ومن المتوقع أن تصل بوروندي، وهايتي، وغينيا إلى نقاط الإنجاز المحددة لها في أواسط سنة 2009 أو أواخرها.

16- تظل القدرة على تحمُّل الديون بعد الوصول إلى نقطة الإنجاز مثار قلق، لا سيما أثناء الأزمة المالية الراهنة. وتؤكد تحليلات القدرة على تحمل الديون أن البلدان التي تجاوزت نقطة الإنجاز في وضع أفضل من وضع البلدان الفقيرة الأخرى المثقلة بالديون، بل أفضل حتى من وضع البلدان التي لا تنتمي إلى هذه الفئة. غير أن احتمالات قدرتها على تحمل الديون ما زالت عرضة للصدمات وحساسة جداً لشروط التمويل الجديد. ويستفاد من أحدث تحليلات القدرة على تحمل الديون أن نحو 40 في المائة فقط من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة الإنجاز معرضة لخطورة منخفضة من إجهاد الديون؛ وأن نسبة الدول المعرضة لخطورة عالية آخذة في الازدياد. وهذا يبرز حاجة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تجاوزت نقطة الإنجاز، إلى تنفيذ سياسات اقتراض سديدة وتعزيز قدرتها على إدارة الدين العام. ويقدم الصندوق الدعم في هذا المجال بمشاركته في إطار القدرة على تحمل الديون، وإعداد تقارير تتضمن معلومات عن جميع الديون، وإجراء اتصالات في هذا الشأن مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية.

ألف- مجموع تكاليف المبادرة التي يتحملها الصندوق

17- تبلغ قيمة إجمالي التكاليف، بصافي القيمة الحالية، التي يتحملها الصندوق لمشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[3] في الوقت الراهن 317.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل نحو 487.6 مليون دولار أمريكي)، ويقابل هذا المبلغ ما يقرب من تكلفة اسمية مقدارها 466.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو715.8 مليون دولار أمريكي).[4] ويرجح أن تزداد تقديرات التكاليف الراهنة نتيجة لتأخر البلدان في الوصول إلى نقاط الإنجاز المحددة لها، أو سوء أحوالها الاقتصادية، مما يستوجب زيادة المدفوعات إلى البلدان لتبليغها نقطة الإنجاز واستمرار العمل بأسعار الخصم المنخفضة. ويقدر مجموع مدفوعات تخفيف الديون بمبلغ 36.5 مليون دولار أمريكي في سنة 2009.

باء- التزامات الصندوق حتى تاريخه

18- التزم الصندوق حتى تاريخه بالمبالغ المطلوبة لتخفيف ديون جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة القرار المحددة لها، البالغ عددها 32 دولة. وبلغ مجموع التزامات الصندوق حتى الآن 238.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يقارب 366.1 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية، وهذا يصل إلى 349.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يقارب 536.7 مليون دولار أمريكي) من تخفيف خدمات الدين بالقيم الاسمية.

[3] تشمل هذه المشاركة جميع البلدان المؤهلة، بما في ذلك البلدان التي لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار.

[4] تقديرات خط الأساس في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 بأسعار الصرف السائدة بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2008.

جيم- تخفيف الديون المقدَّم

19- قدم الصندوق، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2008، مبلغ 140.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل مدفوعات تخفيف الديون (ما يقارب 215.5 مليون دولار أمريكي) إلى 23 بلداً وصلت إلى نقاط الإنجاز.

الدول الأعضاء في الصندوق المشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بحسب المرحلة

بلدان بلغت نقطة الإنجاز (23)	*بلدان بلغت نقطة القرار (10)*	*بلدان قبل نقطة القرار (7)*
بنن	بوروندي	جزر القمر
بوليفيا	جمهورية أفريقيا الوسطى	كوت ديفوار
بوركينا فاسو	تشاد	إريتريا
الكاميرون	الكونغو	قيرغيزستان
إثيوبيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيبال
غامبيا	غينيا	الصومال
غانا	غينيا بيساو	السودان
غيانا	هايتي	
هندوراس	توغو*	
مدغشقر	ليبريا	
ملاوي		
مالي		
موريتانيا		
موزامبيق		
نيكاراغوا		
النيجر		
رواندا		
سان تومي وبرنسيبي		
السنغال		
سيراليون		
أوغندا		
جمهورية تنزانيا المتحدة		
زامبيا		

* رهناً بموافقة المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في شهر أبريل/نيسان 2009.

دال- تمويل مشاركة الصندوق في تخفيف الديون

20- يمول الصندوق مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من موارده الخاصة ومن مساهمات خارجية يتلقّاها مباشرة، أو من الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره

البنك الدولي. وتبلغ المساهمات المقدمة من موارد الصندوق 94.7 مليون دولار أمريكي (33.2 في المائة) بتحويلات وافق عليها المجلس التنفيذي في السنوات 1998، و1999، و2002، و2007. وتبلغ المساهمات الخارجية (المدفوعة أو المتعهد بها) نحو 85.9 مليون دوار أمريكي[5] (30.2 في المائة). وتبلغ الأموال المحولة من الصندوق الاستئماني الذي يديره البنك الدولي 104.1 مليون دولار أمريكي حتى تاريخه (36.6 في المائة). وغُطِّيَ الفارق بإيرادات الاستثمار الآتية من حساب الأمانة الخاص بالمبادرة لدى الصندوق.

21- لتقليل أثر تكاليف تخفيف الديون على موارد الصندوق المتاحة لعقد التزامات للقروض والمنح الجديدة، أيدت الدول الأعضاء في الصندوق انضمامه رسمياً إلى الصندوق الاستئماني للمبادرة الذي يديره البنك الدولي. واتُّفِقَ على ذلك في الاجتماع الإعلامي والتمويلي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي عقد في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 في واشنطن العاصمة. وتم الاعتراف بأن من شأن ذلك أن يزيد المتطلبات الكلية لتمويل الصندوق الاستئماني. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007، تلقى الصندوق أول تحويل من الصندوق الاستئماني (104.1 مليون دولار أمريكي)، بعد تلقيه اتفاق المنحة وتوقيعه. ويقوم مديرو الصندوق الاستئماني للمبادرة بوضع اللمسات النهائية على اتفاقات منح منفصلة لدعم تخفيف ديون غامبيا، وسان تومي وبرنسيبي، وسيراليون، يبلغ مجموعها نحو 18.1 مليون دولار أمريكي. وقد ثبت أن مجموع فجوة التمويل (من حيث سلطة الالتزام اللازم) للصندوق الاستئماني للمبادرة، مع أخذ احتياجات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الأفريقي للتمويل في الحسبان، يقدر بمبلغ 308 ملايين دولار أمريكي.

22- ومع إعطاء الأولوية لضمان تمويل حساب الأمانة الخاص بالمبادرة لدى الصندوق من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمويلاً كافياً، ستواصل الإدارة أيضاً تشجيع الدول الأعضاء في الصندوق على تزويد الصندوق بموارد إضافية مباشرة للمساعدة على تمويل مشاركته في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

رابعاً- التوصيات

23- يوصى المجلس التنفيذي بالآتي:

(1) الموافقة على المساهمة المقترحة في خفض ديون جمهورية توغو للصندوق اعتباراً من 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 (انظر الفقرة 10)، البالغ مقدارها 2.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية في نهاية سنة 2008. وسيقدَّم هذا الخفض وفقاً لشروط القرار التالي:

"**قرر** أن يقوم الصندوق، بناء على قرار من المجلس التنفيذي، بخفض قيمة ديون جمهورية توغو للصندوق من خلال دمج متأخراتها في عملية تخفيف الديون بمبلغ يصل إلى مجموع صافي القيمة الحالية ومقداره 2.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة"؛

[5] يشمل هذا المبلغ أيضاً الفوائد المتراكمة المكتسبة على سيولة حساب الأمانة الخاص بالمبادرة، والبالغ مقدارها 7.8 مليون دولار أمريكي.

(2) الموافقة على توحيد المتأخرات الباقية مع إعادة تحديد مواعيد التسديدات على مدى فترة ثلاث سنوات، تسبقها فترة سماح مدتها سنتان، ابتداءً من 1 يناير/كانون الثاني 2009؛

(3) الموافقة على دفع المتأخرات على أساس نصف سنوي، تستحق الدفعة الأولى منه في 1 يونيو/حزيران 2011. وتشمل هذه الدفعات أيضاً الفوائد التي تتراكم أثناء فترة التوحيد، وسيبلغ مقدارها ستة أقساط نصف سنوية متساوية، مقدار كل واحد منها 111 538 يورو تستحق في المواعيد التالية: 1 يونيو/حزيران 2011؛ 1 ديسمبر/كانون الأول 2011؛ 1 يونيو/حزيران 2012؛ 1 ديسمبر/كانون الأول 2012؛ 1 يونيو/حزيران 2013؛ 1 ديسمبر/كانون الأول 2013؛ و

(4) الإحاطة علماً بحالة تنفيذ مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومساهمة الصندوق فيها وطلب تأييد تصفية رصيد المتأخرات التي على جمهورية توغو للصندوق.